تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية

خلال النصف الأول من القرن العشرين

لبنان لا يمكن أن ينفصل عن جسده العربي، وخاصة الجزء الأقرب والأساسي في هذا الجسد، أي سورية. وعندما ناضلت لبنان وسورية معاً ضد الاستعمارين العثماني والفرنسي كانتا تناضلان بأحزاب ومنظمات وتشكيلات مشتركة واحدة، ولم تكن هناك حدود فاصلة بين الدولتين السورية واللبنانية. ومنذ أن كان لبنان وكانت سورية كانت العلاقات بينهما هكذا.

Contents

أولاً – جذور العلاقات السورية اللبنانية:..... 2
ثانياً – سورية ولبنان إبان الحكم العثماني:..... 3
ثالثاً– الانتداب الفرنسي (التجزئة السياسية والتوحيد الاقتصادي):..... 4
رابعاً – الوضع الاقتصادي في سورية ولبنان أثناء فترة الانتداب الفرنسي: . 6
1– الزراعة السورية اللبنانية خلال فترة الانتداب الفرنسي:..... 6
2– تطور الصناعة في سورية ولبنان خلال فترة الانتداب الفرنسي:..... 10
3 – المؤتمر الصناعي الاقتصادي في عام (1929): 11
ومن أهم توصيات المؤتمر الصناعي الاقتصادي لعام 1929:..... 11
4 –التجارة في سورية ولبنان أثناء فترة الانتداب الفرنسي: 12
5 – المؤتمر الاقتصادي لعام 1938: 13
خامساً – محاولات الوحدة الاقتصادية بين سورية ولبنان: 15
1– في عهد الرئيس بشارة الخوري والرئيس سعد الله الجابري:..... 16
2 – الاتفاق الأول للوحدة الاقتصادية اللبنانية – السورية عام 1955: 16
سادساً – مرحلة ما بعد الاستقلال:..... 18

تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية
خلال النصف الأول من القرن العشرين

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

يؤكد مقولة عدم إمكانية لبنان من الانفصال عن جسده العربي والسوري بشكل خاص النتائج الاقتصادية للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية على لبنان:

– **في الحرب العالمية الأولى:** كان البحر مغلقاً بسبب الحصار الخارجي، والحصار التركي الداخلي أدى إلى انقطاع لبنان عن محيطه العربي (عن سورية)، كانت النتيجة:

- وفاة ثلث السكان في متصرفية جبل لبنان.
- خرج الاقتصاد اللبناني أقل نشاطاً عما كان عليه قبل الحرب.

ازداد الوضع سوءا، عندما فرض البريطانيون الحصار البحري على شواطئ لبنان، وإقفال الحدود أمام التجارة مع سورية والعراق وفلسطين، ووقف ضخ البترول الوارد من العراق إلى ميناء طرابلس. [1]

– **في الحرب العالمية الثانية:** كان البحر مغلقاً أيضاً بسبب الحصار الخارجي. ولكن العلاقة مع المحيط العربي – مع سورية – كانت قوية ومتينة فكانت النتائج:

- الغنى الفاحش لمعظم البرجوازية السورية اللبنانية.
- وخرج الاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري أكثر نشاطاً وصلابة مما كان عليه قبل الحرب.

ففي ابتعاد لبنان عن محيطه العربي الدمار والخسارة. وفي اندماجه بالمحيط العربي الحياة والرفاه والتقدم والربح.

أولاً – جذور العلاقات السورية اللبنانية:

جذور العلاقات السورية اللبنانية مترسخة في أعماق التاريخ والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفي مناسبات مختلفة اعترف قادة البلدين ومختلف الفعاليات وعلى كافة الأصعدة بهذه الحقيقة، لأن لبنان نافذة سورية على البحر، وسورية هي السوق الكبيرة للتجارة اللبنانية، إن تاريخ العلاقات الاقتصادية

[1] – https://books.openedition.org/ifpo/15041

بين سورية ولبنان والتي تجمعها وحدة طبيعية وجغرافية يفتقر إلى الأسس الموضوعية إذا لم يرصد نشاط كل الناس على مختلف انتماءاتهم الاجتماعية، متوقفاً عند طبيعة عملهم، وأنماط الإنتاج السائدة عندهم، وتنوع مصالحهم وتداخلها، فالعملية التاريخية هي عملية شمولية تشترك في صنعها سائر فئات السكان وليس فئة الحكام والطبقة المسيطرة وحدها كما يعتقد معظم المؤرخين.

(صحيح أن العلاقات اللبنانية السورية ارتسمت وفي جانب منها من مواقع السيطرة الاستعمارية وتقاسم النفوذ الغربي بين فرنسا وإنكلترا بعد نهاية الحرب لعالمية الأولى، لكن الصحيح أيضاً أن جانباً كبيراً من تلك العلاقات كانت تفرضه مصالح الناس في البلدين في سعيهم الدائم لتأمين حاجاتهم، وتوفير مقومات استمرارهم وتطورهم.

فقد ظلت القضايا الاقتصادية تشكل موضع اهتمام السكان في حياتهم المعيشية اليومية، فكانت من عوامل الجذب الأساسية في تقاطع مصالحهم أو تنافرها، وفي تحديد توجهاتهم وخياراتهم السياسية). [1]

لقد نسج لبنان وسورية شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة والمتكاملة، شكلت عنصراً توحيدياً للفعاليات الاقتصادية في كلا البلدين، وقد عملت هذه الفعاليات وتحت ضغط مصالحها إلى تعميق ارتباطها.

ثانياً – سورية ولبنان إبان الحكم العثماني:

ظل الوطن العربي إبان الحكم العثماني يشكل وحدة إدارية سياسية اقتصادية واحدة بالرغم من التقسيم الإداري العثماني الذي قسم الوطن العربي إلى ولايات وألوية ومتصرفيات، إلا أن هذا التقسيم لم يكن يعني عملياً تقسيماً مرتكزاً إلى مفهوم الكيانات المستقلة المنفصلة بعضها عن البعض الآخر، وإنما كان يعكس توجهات السلطة العثمانية عبر إحداثها صيغة تنظيمية إدارية تستطيع ممارسة الرقابة المتشددة على سائر المقاطعات التابعة لها، وظلت حلقات التبادل بين مختلف المناطق تسهم في تشكيل نوع من الوحدة الاقتصادية كانت تعززها باستمرار علاقات تكاملية بين عدد من الأسواق الداخلية، وعلى طرق القوافل التجارية بين مختلف أرجاء الوطن العربي.

[1] – انظر، حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، دار صادر، بيروت 1974.

تضم سورية الطبيعية أو بلاد الشام المساحة الجغرافية الممتدة من جبال طوروس شمالاً، إلى رفح والعقبة على الحدود المصرية جنوباً، ومن الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط غرباً، إلى الضفة الغربية لنهر الفرات شرقاً، وتقدر مساحتها بحوالي 400 ألف كيلو متر مربع، وظلت هذه المنطقة تشكل وحدة سياسية اقتصادية دائمة. وبهدف تمكين السلطنة العثمانية من ممارسة الرقابة المركزية من ناحية، وتوسيع نطاق الالتزام الضرائبي للولاة والأمراء التابعين لها من ناحية أخرى، فقد توزعت بلاد الشام في عام 1904 إلى ثلاث متصرفيات وثلاث ولايات وهي: ولاية دمشق وولاية حلب وولاية بيروت. في حين كانت المتصرفيات هي: متصرفية الزور (دير الزور)، متصرفية جبل لبنان ومتصرفية القدس، وكانت كل متصرفية تضم عدداً من الأقضية، وكما ذكرنا سابقاً فإن هذا التقسيم الإداري للسلطنة العثمانية لم يكن عملياً تقسيماً سياسياً مرتكزاً إلى مفهوم الكيانات المستقلة المنفصلة بعضها عن البعض الآخر، ظل يشكل كياناً اقتصادياً سياسياً واحداً. [1]

شهدت سورية الطبيعية في المراحل الأخيرة من السلطنة العثمانية، حالة من المنافسة القوية بين كل من فرنسا وإنكلترا تهدف إلى توسيع دائرة نفوذ كل من الدولتين داخل المشرق العربي، لكن ظروف الحرب القائمة آنذاك كانت تدفع بالدولتين إلى التخفيف من حدة المنافسة بينهما واللجوء إلى حل وسط يحقق التوازن في مناطق نفوذهما في المنطقة، الأمر الذي كان من أهم نتائجه اتفاقية سايكس بيكو في 16 أيار 1916، التي استطاعت أن ترسم خارطة النفوذ الفرنسي والإنكليزي في المشرق العربي.

ثالثاً– الانتداب الفرنسي (التجزئة السياسية والتوحيد الاقتصادي):

ارتكز المشروع الاستعماري، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى الذي يعكس وجهة نظر الرأسمالية الفرنسية في سعيها لإحكام قبضتها السياسية والاقتصادية على سورية ولبنان، إلى قرارين:

الأول – التجزئة السياسية بين المناطق السورية واللبنانية،

والثاني– قرار التوحيد الاقتصادي بين سائر الدويلات التي أنشأها الانتداب الفرنسي، والتي كانت بإشراف مباشر من قبل سلطة مركزية هي المفوضية العليا

[1] – وردت التحديدات الجغرافية في العديد من الوثائق والتقارير منها على سبيل المثال مذكرة المؤتمر السوري العام المرسلة إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية كينج–كراين (King – Grane) في 2 تموز 1919.

الفرنسية، وقد تم تنفيذ هذا المشروع الاستعماري عندما قام الجنرال غورو بإصدار عدد من القرارات قضت بإنشاء دويلات في المشرق العربي هي:

- دولة لبنان الكبير في آب 1920،
- دولة العلويين في آب 1920،
- دولة حلب في أول أيلول 1920،
- دولة دمشق في أول كانون أول 1920،
- دولة جبل الدروز آذار 1922.

ولم تكن هذه الدويلات التي أنشأتها فرنسا تستند إلى أساس واقعي يسمح لها بالاستمرار، ولكنها كانت محكومة بسياسة الأمر الواقع، الذي فرضه الفرنسيون بهدف إضعاف مناطق الانتداب التابعة لهم من الداخل، والسيطرة عليها مجزأة بدل أن تشكل دولة واحدة قوية قادرة على الحياة والاستمرار.

وإذا كانت سياسة التجزئة الفرنسية قد رمت إلى إحداث العزل السياسي بين سورية ولبنان، فإن المصالح المشتركة بين البلدين كانت دافعا قوياً إلى التلاقي والتقارب بين سائر الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في كل من سورية ولبنان، هذه الفعاليات التي بدأت تحت ضغط مصالحها تشعر بحاجتها الماسة إلى التعاون والتضامن، وبالتالي إلى توحيد مطالبها في وجه الانتداب الفرنسي تحقيقاً لاستقلالها الاقتصادي المتلازم مع تحررها السياسي في الوقت ذاته.

وهكذا فإن إشكالية العلاقة السورية اللبنانية بعد انهيار السلطنة العثمانية وانحسارها في نهاية الحرب العالمية الأولى تبدو من خلال التنازع بين تيارات رئيسة ثلاثة وهي:

الأول – الحركة التوحيدية السورية وتطالب بالمحافظة على وحدة البلاد السورية (سورية – لبنان – فلسطين)، كشرط أساسي لوحدة السوق وتكامل العلاقات الاقتصادية بين سائر المناطق.

الثاني – برجوازية الحرير في جبل لبنان، التي تسعى إلى تحقيق مشروع لبنان الكبير ذي الكيان المنفصل والمستقل سياسياً عن سورية الداخلية، مع بقائه تحت الحماية الفرنسية.

الثالث – الرأسمالية التوسعية في كل من إنكلترا وفرنسا، التي تسعى إلى تعزيز نفوذها، وتأمين مصالحها قبل أية مصلحة أخرى.

وظل التنازع بين التيار الاستقلالي والتيار الوحدوي مستمراً إلى أن بدت في عام 1943 بوادر نجاح التيار الاستقلالي، وأخذت سورية تتجه نحو استعادة وحدتها الداخلية وحصلت على ذلك في آب 1943. وكذلك لبنان في تشرين الثاني 1943. وشاركت كل من سورية ولبنان في مشاورات الوحدة العربية التي أفضت إلى إعلان بروتوكول الإسكندرية في تشرين الأول 1944. وقيام جامعة الدول العربية وإعلان ميثاقها في 22 آذار 1945. واستمر التعاون بين سورية ولبنان إبان خوضهما معركة جلاء الأجنبي عن أراضيهما، وتحقق الجلاء عن سورية في نيسان 1946، وعن لبنان في كانون الأول 1946، واضحتا دولتين مستقلتين وأعضاء في جامعة الدول العربية.

رابعاً – الوضع الاقتصادي في سورية ولبنان أثناء فترة الانتداب الفرنسي:

لم تغير مرحلة ربع قرن من الانتداب الفرنسي هيكل الاقتصاد الوطني في سورية ولبنان تغييراً جذرياً، بالرغم من الاهتمام المتزايد بقطاع التجارة وإهمال الزراعة فقد ظل الإنتاج الزراعي يلعب دوراً بالغ الأهمية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وحتى الاستقلال، ويشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

مع العلم أن الاقتصاد الزراعي كان اقتصاداً متخلفاً يستخدم الوسائل التقليدية في الزراعة، وكان المردود منخفضاً ولم تستخدم الأساليب التقنية الزراعية المتطورة أو الوسائل الحديثة لاستنبات الأراضي الخصبة المتوفرة في سورية ولبنان.

1– الزراعة السورية اللبنانية خلال فترة الانتداب الفرنسي:

احتلت الزراعة مركز الصدارة في اقتصاديات الدويلات السورية واللبنانية، وظلت تشكل دائماً مورداً أساسياً يؤمن أسباب العيش لمعظم السكان، ويقدر عدد العاملين في الزراعة عام 1930 حوالي 1700 ألف نسمة وهذا يعادل 62 % من مجموع السكان. وكانت الزراعة تسهم بأكثر من 30% من إجمالي الناتج الاجتماعي، وكانت معظم الأراضي المزروعة أراضي بعلية، بحيث لم تتجاوز مساحة الأراضي المروية 25 % من إجمالي الأراضي المزروعة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الإنتاج الزراعي في سورية ولبنان قد كان محصوراً بأيدي فئة قليلة من الملاكين (الاقطاعيين)، وكانت الأغلبية الساحقة من المزارعين تقوم بأعمال أخرى إلى جانب أعمالهم الزراعية لإعالة أسرهم.

ويتضح أن السياسة الاقتصادية للسلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي، لم تعمل طول فترة تواجدها في سورية ولبنان على تنشيط وتنمية القطاع الزراعي،

كما أن سيادة العلاقات الإقطاعية في الريف، واتباع نظام المحاصصة الزراعية القائم على استغلال كبار الاقطاعيين لجهود فلاحيهم، كل هذا أدى إلى تدهور الزراعة وتدني معدلات الإنتاج الزراعي في سورية ولبنان خلال هذه المرحلة.

كان الترابط بين سورية ولبنان في مجال الزراعة والتكامل بينهما واضح من خلال تنوع المحاصيل في كلا البلدين وحاجة كل بلد إلى المحاصيل التي تنتج في البلد الثاني. وقد أشارت بعثة "جيب" التي كلفت بمهمة تحديد ركائز الاقتصاد اللبناني واقتراح الحلول لمشاكله، في تقريرها الرسمي الذي قدمته في عام 1948 (والذي يستند إلى أرقام 1943-1944) إلى أهمية التكامل الزراعي بين سورية ولبنان حيث ورد في التقرير: إن زراعة لبنان مكملة لزراعة البلدان العربية المجاورة (أي سورية)، ومن المستحيل أن ينتج لبنان من المواد الغذائية ما يكفي حاجة سكانه. إن التجارب التي تهدف إلى زيادة مساحات الأرض لزراعة الحبوب، مثلاً، تنجح عن طريق انخفاض وتراجع المساحات المزروعة بمحاصيل أخرى تلائم التربة والمناخ أكثر، أو بحراثة واستصلاح أراض قاحلة غير اقتصادية، فعلى لبنان، والحالة هذه أن يتكل على البلدان المجاورة في تقديم القسم الذي يحتاج إليه من المواد التي لا يمكنه إنتاجها، ويقدم لبنان لهذه البلدان المحاصيل الزراعية التي يتخصص في إنتاجها، بدلاً منها.

واحتلت زراعة الحبوب أهمية خاصة في الإنتاج الزراعي السوري اللبناني وكانت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب تشكل 75 % من مساحة الأراضي المزروعة. وتتركز بشكل خاص في سهول حمص وحماة ومنطقة الفرات والجزيرة السورية، وسهل حوران وسهول البقاع وعكار. وتأتي زراعة القمح والشعير والذرة والشوفان في مقدمة منتجات سورية ولبنان من الحبوب.

وتجدر الإشارة إلى مسألة اعتماد لبنان على استيراد القمح من سورية، وبخاصة إبان الأزمات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة خلال فترة الانتداب وبشكل خاص فترة الحصار البحري الذي فرض على السواحل السورية واللبنانية في السنوات الأولى للحرب العالمية. وقد أشارت صحيفة بيروت في عددها رقم 1423 الصادر بتاريخ 24 تشرين الأول 1941 إلى مباحثات سورية – لبنانية بشأن تزويد لبنان بالقمح والبذار الحوراني.

وفي عام 1942 أنشأت حكومتا سورية الموحدة ولبنان الكبير مجلساً عرف باسم مجلس الميرة الذي كانت غايته إحصاء كميات القمح والشعير والذرة التي

تنتجها أرض سورية ولبنان وتوزيعها بالعدل بين البلدين، وتأمين الرغيف للسكان سواء في بيروت أو دمشق، وبالتالي كانت وظيفة الميرة، تنظيم علاقات لبنان الاقتصادية بسورية بهدف تعزيز التكامل الزراعي وبشكل خاص تبادل المنتجات الزراعية والغذائية بين الدولتين.

ويؤكد الدكتور محمد مراد في كتابه العلاقات اللبنانية السورية، (أن قيام مجلس الميرة بين سورية ولبنان قد أكد بشكل قاطع حيوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وعلى تكامل حلقة أساسية من حلقات الدورة الزراعية الضرورية لغذاء السكان فيهما). ففي معرض رده على برقية التهنئة التي أرسلتها إليه لجنة الإعاشة اللبنانية بمناسبة عيد الفطر، أكد رئيس الوزراء السوري حسني البرازي (أنّ الأخوة التي تجميع بين لبنان وسورية لا تزيدها الأيام إلا توثيقاً وإحكاماً، وأن الرغيف الذي نتقاسمه في هذه الأيام سيبقى خير رمز لاتحاد مصير البلدين الشقيقين وعواطفهما وآمالهما في الشدة والرخاء). (1)

(انعكس ذلك على ارتفاع أسعار القمح في السوق المحلية، من 65 ل. ل. س. إلى 600 ل. ل. س، للطن. بعد إنشاء مكتب الحبوب عام 1942، أخذ يستدرج من المزارعين ما زنته حولي 400 ألف طن من الحبوب سنويا، لتوزيعها على دوائر التموين في البلدين، منها 120 ألف طن لسد احتياجات السكان في المدن فقط، و100 ألف طن أخرى، كانت تسلم إلى مركز الإمداد للشرق الأوسط في القاهرة لدعم المجهود الحربي للحلفاء. وبما أنه، أنيط أيضا بمكتب الحبوب، تحديد سعر شراء الحبوب من المزارعين، حددت الأسعار للموسمين الزراعيين 1942 و1943، كالتالي:

300 ل. ل. س، لطن القمح.

225 ل. ل. س، لطن الشعير الأسود.

250 ل. ل. س، لطن الشعير الأبيض.

250 ل. ل. س، لطن الذرة البيضاء.

275 ل. ل. س، لطن الذرة الصفراء.

[1] – انظر، د. محمد مراد، العلاقات اللبنانية السورية، دار الرشيد للعلوم، بيروت 1993، ص88.

75مكن ذلك السكانَ من الحصول على حصة فردية في الشهر، تراوحت بين 10 إلى 12 كيلو غرام من الطحين أو الخبز، بأسعار تراوحت بين 37 قرشا و42 قرشا، للكيلو الواحد). [1]

وإذا كانت الحبوب وبخاصة الغذائية منها قد شكلت ضرورة حيوية للتكامل الزراعي بين سورية ولبنان حيث تقاطعت عندها حاجات السكان للاستهلاك المحلي، فإن فروعاً أخرى من المنتجات الزراعية كان لها أهميتها في التكامل الزراعي بين البلدين، حيث كانت زراعة الحمضيات والفواكه، وبخاصة الموز والتفاح قد تركزت في المنطقة الساحلية من لبنان. كما اشتهرت سورية بزراعة المشمش واللوزيات والخوخ والأجاص والفستق، لذلك لعبت هذه المنتجات الزراعية المتنوعة دوراً أساسياً في عملية التكامل الزراعي بين سورية ولبنان. [2]

وكانت زراعة أشجار التوت وتربية دودة الحرير الشيء الوحيد الذي حظي بعناية سلطات الانتداب الفرنسي، وذلك بسبب، أن إنتاج الحرير يرتبط بعجلة الأسواق الفرنسية مباشرة في مرسيليا وليون وغيرها، وتوسع نطاق زراعة التوت في سورية ولبنان لإنتاج الحرير. وفي عام 1924 توزع إنتاج الحرير في سورية ولبنان على الشك التالي: (3)

- دولة لبنان الكبير 1500.00 طن.
- دولة العلويين 700.00 طن.
- الاسكندرونة 600.00 طن.

ووصل إجمالي إنتاج الحرير في سورية لبنان أعلى مستوى له في عام 1929 حيث بلغ 3575 ألف طن وتراجع الإنتاج في نهاية عهد الانتداب حيث بلغ في عام 1944 حوالي 45000 طن.

وقد شكل القطن السوري والحرير اللبناني، هدفاً دائماً للرأسمال الفرنسي الذي سعى إلى التحكم بالمنتجات الزراعية الصناعية، لذلك أولت السلطات الفرنسية اهتماماً كبيراً بزراعة الحرير والقطن في كل من سورية ولبنان.

---

[1] – CADN، قنصلية فرنسا في بيروت (السلسلة ب)، المخابرات، صندوق 33: الاقتصاد، https://books.openedition.org/ifpo/15041

[2] - جريدة بيروت العدد 1664 تاريخ 21 تشرين أول 1942.

[3] – د. محمد مراد، المصدر السابق ص93.

كما دخلت زراعة التبغ في نطاق القضايا الاقتصادية المشتركة بين سورية ولبنان، وغدت مورداً هاماً للعاملين في هذه الزراعة وتكونت شركة " الريجي " التي تهتم بتنظيم زراعة التبغ وتوزيع عائداتها.

وصدر في عام 1935 قرار المفوض السامي الفرنسي، القاضي بإخضاع زراعة التبغ وبيعه وتصنيعه إلى نظام حصر جديد هو (المونبول) الذي قيد جماهير المزارعين والمستهلكين في سائر المناطق السورية واللبنانية بشروط قاسية جداً.

أدى تنوع الطبيعة الجغرافية في كل من سورية ولبنان إلى تنوع المنتجات الزراعية بين مختلف المناطق، ففي سورية الداخلية حيث السهول الزراعية الخصبة (سهول حمص، حماة، حوران) انتشرت زراعة الحبوب الغذائية، وبخاصة القمح في حين اشتهرت في لبنان الزراعات الساحلية وبخاصة الحمضيات وأشجار الموز، كما عرفت المناطق الجبلية في لبنان توسعاً كبيراً في زراعة الأشجار المثمرة وبخاصة التفاح والكرمة، وقد أسهم هذا التنوع في المنتجات الزراعية في إحداث نوع من التكامل الزراعي يعززه قرب المسافة وانخفاض تكاليف النقل.

2- تطور الصناعة في سورية ولبنان خلال فترة الانتداب الفرنسي:

كانت الصناعة في سورية ولبنان قبل الحرب العالمية الأولى عبارة عن صناعات تقليدية يدوية حرفية بسيطة، وشهدت الصناعة في كلا البلدين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، نمواً هاماً وبخاصة فيما يتعلق بتوظيف رساميل محلية وأجنبية، في صناعات الغزل والنسيج وبخاصة القطن والصوف والحرير وصناعة العباءات والطرابيش والأسمنت والحجارة الصناعية والقساطل والكبريت والصابون ودباغة الجلود وصناعة الأحذية وطحن القمح والصناعات الغذائية المربيات والسكاكر والكحول والمشروبات الكحولية والخشب والمفروشات وصناعات خفيفة متفرقة أخرى.

وإذا كانت معظم الصناعات السورية واللبنانية قد غلب عليها طابع الصناعة اليدوية أو الحرفية الصغيرة، فإن وتيرة نمو وتطور الصناعة أخذت تتصاعد في أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينات وبخاصة بعد انفجار الحرب العالمية الثانية التي كان من أهم نتائجها تحول الإنتاج الرأسمالي في معظم الدول الأوربية ومنها فرنسا إلى إنتاج حربي بالدرجة الأولى، الأمر الذي فسح المجال أمام نمو وتطور الصناعات السورية واللبنانية. وأهم الصناعات التي تطورت بشكل كبير ومفاجئ صناعة

تعليب الخضار والفواكه، المعجنات الغذائية، التبغ والتنباك والسجاير، زيت الزيتون، المنسوجات وبخاصة القطنية والحريرية.

التطور الكبير الذي أخذت تشهده الصناعة في سورية ولبنان خلال هذه المرحلة، على أرباب الصناعة المحلية ومالكي وسائل الإنتاج في البلدين (وهم تجار أولاً وصناعيون ثانياً)، كان يفرض عليهم إيجاد السوق لتصريف فائض الإنتاج الصناعي الذي تحقق. ولما كانت السلع الأجنبية تمثل المنافس الرئيسي للسلع الوطنية في الأسواق المحلية فقد كان من الطبيعي أن تسعى البرجوازيتان السورية واللبنانية إلى تعميق ارتباطهما الاقتصادي بهدف مواجهة المزاحمة الأجنبية من جهة، ورفعهما شعار الاستقلال السياسي كمقدمة طبيعية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في البلدين من جهة أخرى. (1)

أخذ الإنتاج الحرفي في كل من سورية ولبنان يشهد حالة من التقهقر وذلك بسبب ارتباط قسم كبير منه بعجلة السوق الرأسمالية الفرنسية من جهة، وبسبب بروز المدن الكبيرة مثل بيروت ودمشق وحلب وحمص، وتحولها إلى مراكز للإنتاج الحرفي والصناعي، مما أدى إلى هجرة العديد من الحرفيين من الأرياف إلى هذه المدن، التي كانت تمثل سوقاً لتصريف منتجاتهم. ومع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين أخذت المدن السورية واللبنانية تشهد نمواً صناعياً كبيراً وبخاصة في سنوات الحرب العالمية الثانية. حيث بدأت تظهر المعامل والمؤسسات الصناعية على نطاق واسع في بيروت وطرابلس ودمشق وحلب.

3 – المؤتمر الصناعي الاقتصادي في عام (1929):

يعد المؤتمر الصناعي الاقتصادي لعام 1929 من المحطات الهامة في العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية، حيث انعقد هذا المؤتمر في دمشق خلال الفترة 6 – 8 أيلول 1929 بإشراف غرفة تجارة دمشق، وكان هدف المؤتمر (الوقوف على حالة الصناعات الوطنية، ودرس الطرق المؤدية إلى تنشيطها وتسهيل سبل نهضتها وبث فكرة التعاون والمساعدة بين أربابها).

ومن أهم توصيات المؤتمر الصناعي الاقتصادي لعام 1929:

- تهيئة الشباب (الناشئة) وتعليمهم الصنعة وتدريب العمال.
- تحديث النقابات الصناعية.

[1] – د. محمد مراد، المصدر السابق، ص113.

- إقامة مصرف صناعي.
- حماية العمال وإحداث صناديق حماية وتأمينات.
- تعديل التعرفة الجمركية.

انبثق عن هذا المؤتمر ثلاث لجان لمتابعة توصياته هي لجنة التنظيم المسلكي، ولجنة تسويق الصناعات، ولجنة البحث في وضع التعرفة الجمركية المناسبة. ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر إقامة معرض دمشق الدولي الدائم منذ 31 أيار 1936، الذي انطلق أساساً كمعرض للصناعات المحلية ثم أصبح معرضاً عاماً للصناعات المحلية والأجنبية.

شارك رأس المال الصناعي السوري اللبناني في دعم معركة الاستقلال ضد الانتداب الفرنسي. تمثل ذلك في جمع كلمة السوريين واللبنانيين في مؤتمر دمشق لعام 1929 ضد الانتداب.

4 –التجارة في سورية ولبنان أثناء فترة الانتداب الفرنسي:

لقد حرصت سلطات الانتداب الفرنسي على ربط المناطق السورية واللبنانية بشبكة من الطرق والمواصلات وذلك لدوافع اقتصادية صرفه، إذا اقتضت مصلحة الفرنسيين إبقاء المناطق الإنتاجية مفتوحة بعضها على البعض الآخر تسهيلاً لعمليات الاستثمار الاقتصادي، ولهذا السبب أجرت السلطات الفرنسية إصلاحات واسعة وعمليات ترميم لعدد من الطرق البرية وبخاصة تلك التي تؤمن الاتصال بين المدن والقصبات من جهة وبين المدن الرئيسية الكبرى من جهة ثانية. ولعبت الخطوط الحديدية دوراً مهماً في عملية نقل المسافرين والبضائع طيلة فترة الانتداب، وبرزت أهمية الخطوط الحديدية في وقت لم تكن فيه السيارة قد اتسع انتشارها بعد. ومن أهم الخطوط الحديدية التي تم مدها:

- خط حديد دمشق – بيروت طوله 140 كم.
- خط حديد رياق – حلب طوله 331 كم.
- خط حديد حمص – طرابلس طوله 102 كم.

بالإضافة إلى الخط الحديدي الحجازي الذي يصل دمشق بالحجاز عن طريق درعا. وفي محطة درعا يتفرع عنه فرعان الأول يتجه إلى فلسطين وصولاً إلى حيفا، والثاني نحو الأردن وصولاً إلى مكة المكرمة.

وكان تطور وسائل النقل وشبكة الطرق والمواصلات من العوامل الهامة التي أدت إلى تطور التجارة بين سورية ولبنان من جهة. وبين سورية ولبنان ودول

المنطقة المحيطة من جهة أخرى. واعتُمدت سياسة الباب المفتوح أمام حرية التجارة وانتقال رأس المال في كل من سورية ولبنان، وعُقدت اتفاقات تجارية هامة مع البلدان المجاورة وبخاصة العراق والأردن ومصر والسعودية. وكان السبب الرئيسي في تنشيط التجارة اعتماد التعرفة الدنيا في الرسوم الجمركية مع الدول التي اعترفت بالانتداب الفرنسي على سورية ولبنان.

وأدى الازدهار التجاري إلى تحول بيروت إلى مركز تجاري هام في المنطقة، ونشطت مراكز تجارية هامة في سورية وبخاصة في دمشق وحلب، التي ظلت تعتمد اعتماداً كبيراً على حركة مرفأ بيروت وتستورد سلعها عن طريقه، مما أوجد رباطاً اقتصادياً متيناً بين البورجوازيات التجارية الدمشقية والبيروتية والحلبية في ظل الهيمنة الفرنسية. ثم انقلبت البورجوازية ضد الهيمنة الفرنسية ونادت بالاستقلال ورفض الانتداب لأن ذلك يحقق مصلحتها أكثر.

5 – المؤتمر الاقتصادي لعام 1938:

يعد المؤتمر الاقتصادي لعام 1938 من المحطات الهامة في تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية. حيث عُقد المؤتمر في غرفة تجارة بيروت في 17 شباط 1938، وتمثلت فيه غرف التجارة والصناعة والزراعة في كل من بيروت وصيدا ودمشق وحلب وحمص وحماه وطرابلس واللاذقية. كما شارك في المؤتمر عدد من الفعاليات من كلا البلدين، (مثل نقابة الصناعة الوطنية في سورية ولبنان). وقد ناقش المؤتمر العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين سورية ولبنان ومن أهم قرارات المؤتمر:

- أ – وجوب بقاء المصالح المشتركة موحدة ما بين سورية ولبنان وأن تتسلم الحكومتان هذه الإدارة من المفوضية العليا وأن تدار بهيئة مشتركة سورية – لبنانية.
- ب– عدم موافقة المؤتمر على مبدأ الانفصال الجمركي بين سورية ولبنان، لأن ذلك لا يحقق مصلحة البلدين. وبقاء التعرفات الجمركية على حالها لمدة سنة إلى أن يقوم المجلس المشترك بوضع تعرفة تحقق مصالح البلدين.
- ج– تؤكد مقررات هذا المؤتمر: (الإصرار على تعميق الروابط الاقتصادية بين سورية ولبنان وإزالة الحواجز الجمركية بينهما، وتحديد حصة كل من البلدين من مداخيل الجمارك تبعاً لدرجة الاستهلاك العام في كل منهما. وتحذير الحكومتين من عواقب الأخطاء الاقتصادية والجمركية وأخطار الانفصال على

اقتصاد البلدين). وهدد المؤتمر باتخاذ الوسائل المناسبة للدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية.

تطور صادرات ومستوردات سورية ولبنان خلال الفترة 1938-1947 (الوحدة 1000 ليرة لبنانية سورية).

السنة	المستوردات	الصادرات
1938	70916	29278
1939	75567	36516
1945	130624	43842
1946	266654	85560
1947	177088	41088

المصدر: د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص57.

وكان معظم مستوردات سورية ولبنان من المواد المصنعة (الآلات والمعدات) والغذاء والمنتجات الزراعية والمحروقات. أما المواد الأولية اللازمة للصناعة فلم تكن لها نسبة كبيرة في إجمالي المستوردات بسبب ضعف الصناعة بشكل عام.

وأهم صادرات سورية ولبنان خلال هذه الفترة: المنسوجات والأقمشة والحرير الطبيعي والصوف الخام وخيوط الحرير الطبيعي والفواكه الطازجة والمجففة والخضراوات والحمضيات والقطاني والجلود الخام والمدبوغة وأوراق التبغ والمواشي والزيت والزيتون.

وتشير بيانات الأمم المتحدة (تقرير الأمم المتحدة، التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط 1945-1954، الصادر في نيويورك 1955 ص963) إلى أن النفقات الهائلة التي تكبدها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، خلفت في سورية ولبنان أرصدة كبيرة من العملات الأجنبية قدرت قيمتها بحوالي 76 مليون جنيه إسترليني. (وتقديرات تقرير بعثة جيب تصل إلى حوالي 125 مليون جنيه إسترليني). (1)

شكلت الدويلات السورية ودولة لبنان الكبير نوعاً من الكونفدرالية الاقتصادية، في ظل الانتداب الفرنسي، تمثلت بوحدة النظام النقدي، ووحدة النظام الجمركي، ومجموعة المصالح الأساسية المشتركة.

[1] – د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مصدر سابق، ص84.

وكانت الليرة السورية – اللبنانية أساساً لوحدة النقد المتداول في مختلف مناطق سورية ولبنان المشمولة بالانتداب الفرنسي. وكانت سلطات الانتداب قد حصرت حق إصدار وصك النقود ببنك سورية ولبنان الكبير، الذي كان عبارة عن شركة مالية فرنسية تابعة لبنك فرنسا.

(جاء المؤتمر الخامس الذي عقده الاتحاد الوطني للنقابات العمالية في دمشق، بتاريخ 10 كانون الثاني 1945، التي شهدت شوارعها تظاهر خمسين ألف عامل، في أكبر مظاهرة شهدتها المدينة حتى ذلك الحين، مخيبا لشعور بعض رجال الأعمال، الذين ظنوا لوهلة أن زخم الحركة العمالية أثناء الحرب قد خبا. أعاد الاتحاد مطالبته بقانون العمل، وهدد بإعلان الاضراب العام، إذا لم يجر تمرير القانون فورا. لاقى ذلك استجابة سريعة من قبل وزير الاقتصاد الوطني يومها، خالد العظم الذي كان يترأس أيضا شركة الاسمنت الوطنية، فوافق على مشروع القانون، وقام رئيس المجلس النيابي فارس الخوري، الذي كان يدير مجلس إدارة الغزل والنسيج الدمشقية، بعرضه على المجلس النيابي، حيث جرى التصويت عليه بتاريخ 16 حزيران 1946، ليصبح بذلك واحدا من أوائل القوانين التي صدرت عن حكومة وطنية سورية في عهد الاستقلال. ارتكز نظام العمل الجديد، على إقامة شراكة بين العمال، من جهة، وأرباب العمل والدولة هذه المرة، من جهة أخرى).[1]

خامساً – محاولات الوحدة الاقتصادية بين سورية ولبنان:

أدت التطورات الاقتصادية التي حدثت إبان مرحلة الانتداب الفرنسي إلى ظهور تيار واسع في كل من سورية ولبنان يسعى تحت ضغط مصالحه المشتركة إلى تعميق الترابط الاقتصادي بين سائر الفعاليات الصناعية والتجارية والزراعية، وتوحيد برامجها الاقتصادية على طريق المطالبة بالاستقلال الاقتصادي كمقدمة أساسية لتحقيق الاستقلال الكامل. وهذا كان واضحاً في مقررات المؤتمرات الاقتصادية السورية اللبنانية وأبرزها مؤتمرات 1928-1929-1933-1935.

[1] – [1] – SADOWSKI 1958, p. 136-137، https://books.openedition.org/ifpo/15041

1- في عهد الرئيس بشارة الخوري والرئيس سعد الله الجابري:

وقع لبنان وسورية في عهد الرئيس بشارة الخوري والرئيس سعد الله الجابري، اتفاقية في عام 1944 تم خلالها تحديد المصالح المشتركة بين البلدين، وإقامة مجلس أعلى لمتابعة كافة المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين. ويدعى " المجلس الأعلى للمصالح المشتركة " ويتولى المجلس الإشراف على جميع المصالح المشتركة وإدارتها، وإعداد التشريعات اللازمة والاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية، وعرضها على الحكومتين لإقرارها. وأقرت الاتفاقية بوجود نوعين من المصالح المشتركة:

الأول - مصالح يجب أن تستمر إدارتها مشتركة لمدة غير معينة كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز. ومراقبة إدارة حصر الدخان.

الثاني - مصالح يجب أن تترك إدارتها فوراً لكل من الحكومتين. كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والأشغال العامة وإدارة البريد والبرق والدفاع والأمن العام.

ونصت الاتفاقية على أن سورية ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية كاملة وبدون أية ضريبة أو رسم جمركي. وعلى هذا الأساس يكون للدولتين إدارة جمركية واحدة. كما حدد الاتفاق كيفية توزيع عائدات المصالح المشتركة ومدة سريان هذا الاتفاق.

2 - الاتفاق الأول للوحدة الاقتصادية اللبنانية - السورية في عام 1955:

نص الاتفاق على قيام وحدة اقتصادية كاملة بين سورية ولبنان بصورة تدريجية تضمن بصورة خاصة لرعايا البلدين على قدم المساواة:

- حرية العمل والإقامة ورؤوس الأموال.
- حرية العمل والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية التملك والايصاء والإرث.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات.

يؤازر المجلس الاقتصادي المشترك لجان اقتصادية وإدارية تعمل تحت أشرافه بصورة دائمة أو لمدة مؤقتة منها.

- لجنة جمركية.

- لجنة اقتصادية.
- لجنة مالية.

لقد ظل الميزان التجاري بين سورية ولبنان فائضاً لصالح لبنان بسبب استيراد العديد من الصناعات اللبنانية إلى سورية. واستيراد بعض المواد الغذائية من لبنان مثل البيض والمعكرونة والخشب والمصنوعات الحديدية وغير ذلك.

وتصدر سورية إلى لبنان الماشية والخضراوات والحبوب والمواد الأولية لصناعية الصوف والقطن والخيوط. وتستورد من لبنان الطيور والدواجن والفواكه والأعلاف والمواد للصناعة والأسمنت والأدوية والمواد الكيميائية وصلال الأغنام والخشب والصوف المغسول والمواسير والأنابيب والمولدات. ويمكننا توضيح حركة المبادلات التجارية بين البلدين من خلال الميزان التجاري لسورية مع لبنان.

تتبدى مواقع التكامل والقوة لدى الاقتصادين السوري واللبناني في النشاطات التالية: [1]

- الإنتاج الزراعي (إنتاج الغذاء في سورية وإنتاج الحمضيات والفواكه في لبنان).
- صناعة تعليب وحفظ الأغذية والمأكولات.
- صناعة النسيج.
- صناعة الزجاج.
- صناعة الورق.
- صناعة الملابس والمنتجات الجلدية.
- قطاع السياحة.
- النقل والترانزيت.
- الطاقة.
- قطاع المصارف والتمويل.

ثمة أوجه تكامل وتنافر بين الاقتصادين اللبناني والسوري، تستند إلى الميزات المقارنة لكل من البلدين. " أن الميزة المقارنة الواضحة في سورية تكمن في قطاعي الزراعة والصناعة، في حين أن الميزة المقارنة الواضحة في لبنان تكمن في قطاعي الخدمات والصناعة، بما في ذلك الصناعات الزراعية. فإذا ازداد الانفتاح والتبادل

[1] – مروان اسكندر، جريدة الحياة، العدد الصادر بتاريخ 1994/4/24.

التجاري بين البلدين، سوف يميل الاقتصاد السوري إلى التخصص في الزراعة والصناعة، في حين يميل الاقتصاد اللبناني إلى التخصص في الخدمات وفي خدمات التصدير بما في ذلك التجارة والتسويق والأعمال المصرفية والمالية، وغير ذلك من الخدمات." [1]

خبر سورية ولبنان في السابق تجربة وحدة اقتصادية بينهما، طبقت خلال حقبة الانتداب الفرنسي، وانتهت إلى قطيعة بين البلدين عام 1950 وقد أتاحت تجربة الوحدة الجمركية إظهار المقدار الكبير من التباين في الخيارات الاقتصادية للبلدين فقد تأكد مع الاستقلال اللبناني الخيار القائم على تعزيز حرية التبادل والاستيراد في حين تأكد مع الاستقلال السوري الخيار القائم على تفضيل الزراعة ولاحقا الصناعة وأدى هذان الخياران إلى اعتماد سياستين متعارضتين في ميدان التجارة الخارجية. ففي حين اتبع اللبنانيون سياسة قائمة على حرية التجارة والاستيراد، عمد السوريون لتقييد الاستيراد والحد منه. وكان لابد لهذا التباين في سياسات التجارة الخارجية بينهما من أن يؤدي للانفصال الجمركي عام 1950.

بل إن التخصص في التجارة من قبل اللبنانيين وموقعهم المهيمن في التجارة الخارجية للبلدين أدى منذ الثلاثينات لنشوء احتجاج سوري على هذا الواقع.

سادساً – مرحلة ما بعد الاستقلال:

ثمة تطورات مهمة بدأت تطرأ على بنية الاقتصاد وهيكله في كل من سورية ولبنان وبخاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وبدت السياسة الاقتصادية في لبنان مختلفة عما هي عليه في سورية. ففي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد اللبناني يشهد نمواً متزايداً في قطاع التجارة والخدمات والسياحة، كان الاقتصاد السوري يتجه نحو تعزيز الاقتصاد الموجه ويولي عناية خاصة بالقطاعات المنتجة، وبخاصة الزراعة والصناعة. هذه التوجهات المتباينة في السياسة الاقتصادية كانت تسير بالبلدين نحو الانفصال التدريجي للمصالح الاقتصادية المشتركة.

وازدهرت الحركة التجارية التي تركزت في مدينة بيروت، التي احتل مرفؤها مركز الصدارة في حجم المبادلات بين الخارج والداخل السوري والعربي. كما ازدهر قطاع السياحة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الإيرادات الجمركية للدولة اللبنانية وتنشيط الحركة المالية داخل لبنان وتدفق عملات أجنبية قابلة للتعادل بالذهب.

[1] – دراسة أعدها الدكتور ناصر سعيدي خلال صيف 1998.

كل هذه العوامل أدت إلى تعزيز الموقع التجاري والمالي الذي أخذ ينفرد به لبنان دون باقي الدويلات السورية، مما دفع البورجوازية اللبنانية بالمطالبة بفك شراكتها مع البورجوازية السورية التي تعززت واستمرت خلال فترة الانتداب الفرنسي. وبدأت الأصوات تنادي في مطلع عهد الاستقلال بفصل المصالح المشتركة مع سورية.

ومثل اتفاق شتوره في عام 1943 الخطوة الأولى على طريق الانفصال الاقتصادي بين سورية ولبنان حيث أصبحت الكونفدرالية الاقتصادية مقصورة فقط على الاتحاد الجمركي دون باقي المصالح المشتركة التي استمرت طيلة الفترة الانتدابية.

أما الخطوة الثانية نحو الانفصال الاقتصادي بين البلدين فقد تمثلت بانفصال مكتب القطع المشترك في عام 1948، فأصبح هناك مكتب قطع خاص بلبنان وآخر خاص بسورية، وكانت هذه الخطوة من أبرز الخطوات التي مهدت إلى الانفصال الجمركي أو القطيعة الاقتصادية بين سورية ولبنان 1950.

لقد كانت الفعاليات الاقتصادية السورية واللبنانية تتجه بأنظارها نحو المحيط العربي وتسعى إلى تعميق ارتباطها مع الداخل الذي بات يشكل المجال الحيوي والطبيعي لنمو مصالحها وتطورها.

(لقد أكد ميثاق 1943 عروبة لبنان الاقتصادية أي لبنان ذا الوجه العربي. وبعد نصف قرن من الاستقلال لا تزال الأسواق العربية تستورد أكثر من 75% من الصادرات الصناعية اللبنانية، وما زالت تجارته مرهونة بتصريف سلعها في الدول العربية، كذلك صادراته الزراعية وقطاع الاصطياف فيه). لذلك نلاحظ أن الدكتور مسعود ضاهر ينادي بتجاوز عروبة الميثاق الاقتصادية إلى التكامل الاقتصادي اللبناني مع محيطه العربي حيث لا حياة له بدونه). (1)

فالتكامل الاقتصادي وارتباط لبنان بمحيطه العربي هو الرد العملي على دعوات تقسيم لبنان وتجزئته، وهو المدخل الطبيعي لولادة لبنان العربي الديمقراطي العلماني الموحد.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

[1] – د. مسعود ضاهر. المصدر السابق، ص111.

درجات التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول
التفضيل الجزئي
مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتين لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على أن يعطى بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة.
منطقة التجارة الحرة
اتفاق بين دولتين أو أكثر لتحرير التجارة الخارجية بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع عدم المساس بالنظام الجمركي والقيود التي تعتمدها كل دولة تجاه بقية دول العالم.
الاتحاد الجمركي
اتفاق يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول لتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، وتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة والمشتركة على المبادلات التجارية مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد.
السوق المشتركة
اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول لإقامة سوق موحدة فيما بينها، يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحرية تامة.
الاتحاد الاقتصادي
اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتضمن بالإضافة إلى ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب.
الاندماج الاقتصادي
أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات.

الهيئات التي يقع على عاتقها صياغة وتنفيذ الاتفاقات بين
1 - المجلس الأعلى
يتكون من:
- رئيسي الجمهورية.
- رئيسي مجلس النواب.
- رئيسي مجلس الوزراء ونائبيهما.
مهمته :
وضع السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات.
2 - هيئة المتابعة والتنسيق
تتكون من رئيسي الوزراء والوزراء المختصين في البلدين
3 - اللجان الوزارية
مكونة من الوزراء المختصين فى البلدين
4 - الأمانة العامة للمجلس الأعلى
متابعة تنفيذ أحكام المعاهدة بين البلدين
لجان متخصصة أهمها:
لجنة الشؤون الخارجية
لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
لجنة شؤون الدفاع والأمن

محطات هامة في تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية

- في ظل الحكم العثماني لم تكن سورية ولبنان والولايات العربية الأخرى كيانات مستقلة منفصلة عن بعضها البعض. سورية الطبيعية: ثلاث ولايات هي:
1 - ولاية دمشق. 2 - ولاية حلب. 3 - ولاية بيروت.

- في ظل الانتداب الفرنسي، سورية ولبنان: تجزئة سياسية توحيد اقتصادي.
- تقسيم سورية الطبيعية إلى خمس دول:1 -دولة لبنان الكبير.2 - دولة العلويين. 3 - دولة حلب. 4 - دولة دمشق. 5 - دولة جبل الدروز.

- 1929 المؤتمر الصناعي الاقتصادي الأول. بإشراف غرفة تجارة دمشق.
- إقامة معرض دمشق الدولي.

- 1938 المؤتمر الاقتصادي بإشراف غرفة تجارة بيروت.
- تعميق الروابط الاقتصادية بين سورية ولبنان. (المصالح المشتركة موحدة).

- 1944 اتفاقية المصالح المشتركة. (تأسيس المجلس الأعلى للمصالح المشتركة).

- 1950 الانفصال الجمركي والقطيعة الاقتصادية بين سورية ولبنان.

- 1955 الاتفاق الأول للوحدة الاقتصادية السورية اللبنانية.

- 22 / 5 /1991 توقيع معاهدة الأخوة والتنسيق والتعاون بين سورية ولبنان.

-16/ 9 /1993 توقيع اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين.

- 19 / 8 /1997 اتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر للسلع الصناعية بين البلدين.

- 7 /2/ 1998 اتفاقية تحرير تبادل البضائع والمنتجات الوطنية، تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية المتبادلة بنسبة 25% سنوياً، ابتداءً من 1999/1/1.

- 1 / 1 / 1999 بداية تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية ولبنان.

المنافع التي يجنيها كل من سورية ولبنان من منطقة التجارة الحرة

1 - حافز ومبرر لإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمواجهة عولمة الاقتصاد.

2 - تشجيع الاستثمار بين البلدين.

3 - تحسين مناخ الاستثمار في البلدين.

4 - إعطاء مؤشر للمستثمرين عن وجود سوق مهمة ومتنامية في سورية ولبنان.

5 - إعطاء مؤشر عن تزايد انفتاح البلدين على الاقتصاد العالمي.

6- تحسين شروط إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة سورية لبنانية.

7 - حافز للمنتجين للاهتمام أكثر في تطوير مؤسساتهم الإنتاجية لمواجهة المنافسة.

8 - زيادة إنتاجية العمل ووحدة رأس المال.

9 - استقطاب رؤوس الأموال الموجودة خارج البلدين وتحفيزها للعودة.

10 - زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

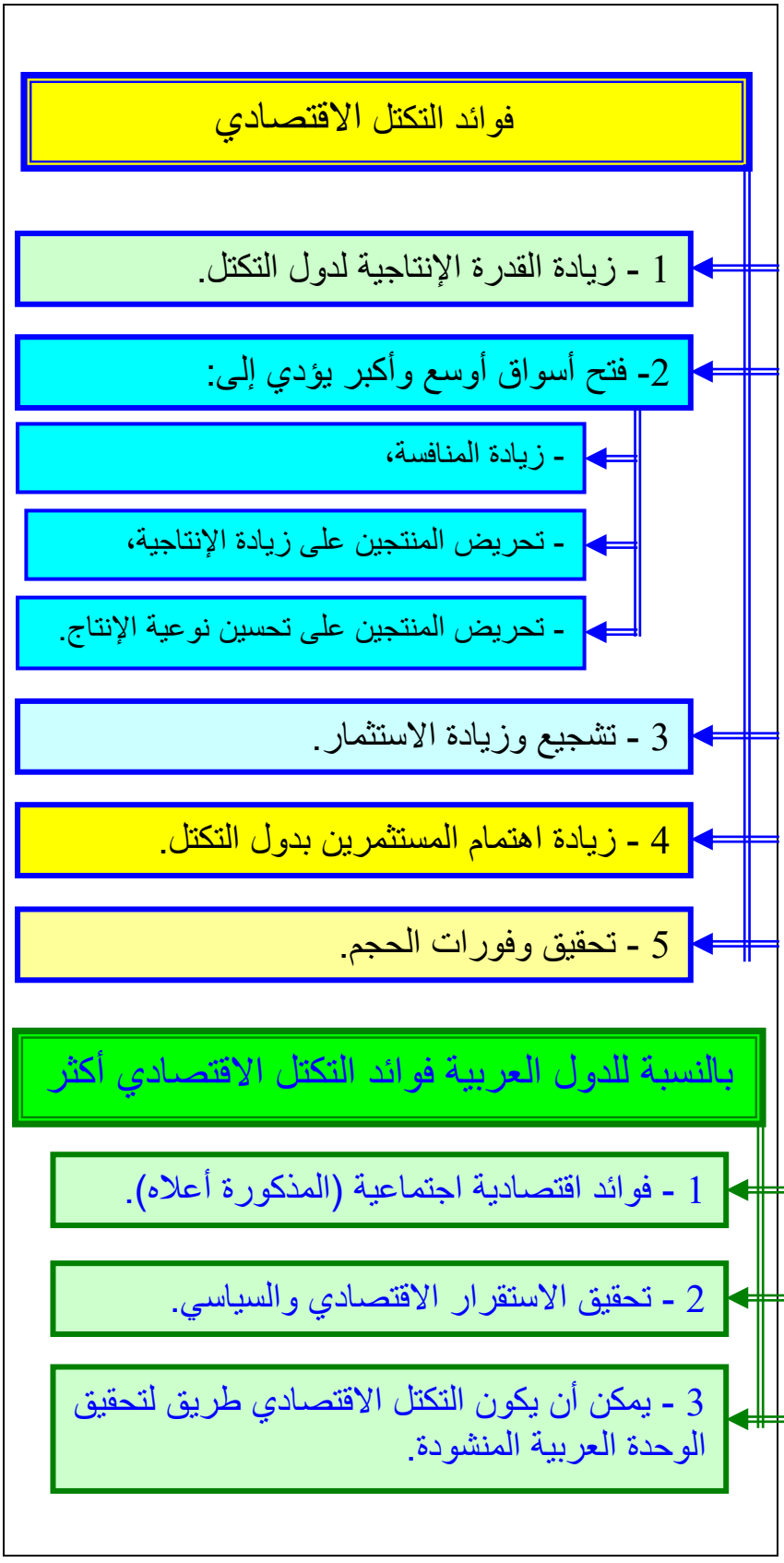
فوائد التكتل الاقتصادي
1 - زيادة القدرة الإنتاجية لدول التكتل.
2- فتح أسواق أوسع وأكبر يؤدي إلى:
- زيادة المنافسة،
- تحريض المنتجين على زيادة الإنتاجية،
- تحريض المنتجين على تحسين نوعية الإنتاج.
3 - تشجيع وزيادة الاستثمار.
4 - زيادة اهتمام المستثمرين بدول التكتل.
5 - تحقيق وفورات الحجم.
بالنسبة للدول العربية فوائد التكتل الاقتصادي أكثر
1 - فوائد اقتصادية اجتماعية (المذكورة أعلاه).
2 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
3 - يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي طريق لتحقيق الوحدة العربية المنشودة.

أهم المؤشرات لكل من سورية ولبنان

البيان	سورية	لبنان
عدد السكان (1000 نسمة) 1995	14153	3041
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) 1995	16783	11142
الناتج القومي الإجمالي (مليون دولار) 1996	16915	13079
صادرات السلع والخدمات (مليون دولار) 1996	5599	8213
واردات السلع والخدمات (مليون دولار) 1996	6701	13209
الاستهلاك الخاص (مليون دولار) 1996	11844	10241
الاستهلاك العام (مليون دولار) 1996	2074	4028
إجمالي الاستهلاك (مليون دولار) 1996	13918	14269
الاستثمار الإجمالي (مليون دولار) 1996	4312	3806
إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار) 1995	21318	1284
خدمة الدين الخارجي (مليون دولار) 1995	155	186
الميزان التجاري (مليون دولار) 1995	367	-4817
القوة العاملة كنسبة من مجموع السكان	% 29	% 31

المصدر: الملحق الإحصائي لمجلة (بحوث اقتصادية عربية)، العدد 13 خريف 1998. تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

1 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي1997.

2 – تقرير التنمية البشرية لعام 1997، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

3 – World Development Report 1997 , W.B.